وبعثاتها الدبلوماسية في العالم، ولديها سلطة وقوة الحصول على الوثائق السياسية، وخلافها. وهو امر تفتقر اليه «وقائع فلسطينية»، وبالتالي جاء عملها ناقصاً وانتقائياً، بطريقة تخّل بمعنى وهدف الوقائع التوثيقية.

اضافة الى ذلك، فان نشر الوثائق يحتاج ـ عادة ـ الى اعادة تقييم الوثائق ذاتها؛ وهذا يحتاج، طبعاً، لهيئة وطنية مخولة، ولا يمكن ان يتم اجتهاداً او اعتباطياً، وانما تلجأ اليه الهيئات الرسمية، وفقاً لقانون يحدد ذلك، وتتحمل السلطة الرسمية، في العادة، نفقات الاصدار التي تفوق قدرات الافراد، والمؤسسات ذات الطبيعة الخاصة والتجارية، لكون الوقائع عملاً يدخل في دائرة اشهار العمل السياسي، والحكومي، والوطني، عموماً، ولا يمكن لمردوده المالي ان يقوم بتغطية نفقاته.

سميح شبيب